

# الدولة الحديثة

إعداد

الشيماء عبد السلام

٢٠٠٩



ICFST

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

# مفاهيم

الأسس العلمية للمعرفة


[www.icfsthinktank.org](http://www.icfsthinktank.org)





# مفاهيم

الأسس العلمية للمعرفة

سلسلة شهرية تركز على التحليل  
العلمي الموضوعي لمضمون وأبعاد أهم  
المصطلحات الشائعة ذات العلاقة  
بالقضايا المرتبطة بالتطورات الدولية أو  
الإقليمية المؤثرة على مصر أو القضايا  
الداخلية محل الجدل العام والتي يشوب  
مفاهيمها الكثير من الالتباس وذلك على  
قاعدة الأسس العلمية للمعرفة والتي  
تسهم في التقييم الرشيد للمواقف.

المركز الدولي للدراسات  
المستقبلية والاستراتيجية  
مؤسسة بحثية مستقلة غير  
هادفة للربح - (مركز تفكير) -  
تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة  
القضايا ذات الطابع  
الاستراتيجي والتي تتصل  
بالتغيرات العالمية وإنعكاساتها  
المحلية والإقليمية .

رئيس مجلس الأمناء  
أحمد فخر

مجلس الأمناء  
إسماعيل الدفتار

قنوى حفني  
منى مكرم عبيد

المدير التنفيذي  
عادل سليمان

المشرف على التحرير  
محمد أنور حجاب

أسرة التحرير  
أسعد فريد الرجال

الدولة المدنية

إعداد

الشيماء عبدالسلام



## التعريف بالكاتب

الشيءاء عبدالسلام

- باحثة دكتوراه علوم سياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.



## المحتويات

الموضوع	الصفحات
تقديم	٦
المقدمة	٧
أولاً: هل يوجد تعريف للدولة المدنية؟	٨
ثانياً: الاتجاهات والمواقف المختلفة من مفهوم الدولة المدنية	١١
ثالثاً: الدولة المدنية والعلاقة بين الدين والدولة	٢٠
رابعاً: الانقسام والجدل حول مفهوم الدولة المدنية في مصر	٢٣
ملحق (١) نص وثيقة الأزهر	٢٥
ملحق (٢) وثيقة المدينة المنورة	٢٩
المراجع	٣٣

## تقديم

يثار في هذه الأيام- مع إقتراب موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية - جدل كبير حول مفهوم "الدولة المدنية"، فمن آراء تطالب بها وبين آراء ترفضها خاصة التيارات الدينية دونما علم حقيقي بمعنى هذه المقولة، بالرغم من أن وثيقة الأزهر الشريف والتي تسمى "وثيقة مستقبل مصر" لم تذكر لفظ الدولة المدنية صراحة إلا أنها أكدت على أن الأزهر يدعم ويؤيد الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة حيث أكدت على الدولة الدستورية، والفصل بين السلطات واعتماد النظام الديمقراطي والإلتزام بالحريات وتطبيق العدالة الاجتماعية والاحترام الكامل لدور العبادة.. إلخ وهو ما تنادي به الدولة المدنية.

والبعض يرى أنه لا يصح التمييز بين ما هو مدني وغير مدني إلا حينما يتعلق الأمر بالسلطة، فالسلطة السياسية هي عادة ما يستخدم بشأنها مصطلح السلطة المدنية تمييزاً لها عن السلطة العسكرية وليس السلطة الدينية، حيث تتمثل خصائص الدولة المدنية في احترام القانون والقيم والثقافة المدنية والمواطنة والديمقراطية وهو ما نادى به وثيقة الأزهر الشريف.

ولقد استطاعت الباحثة أن تقدم وجبة دسمة حول مفهوم الدولة المدنية والفرق بينه وبين مفهوم الدولة العلمانية في إنجاز غير مغل يغيد القارئ ويعدل من مفاهيمه حول هذا الموضوع الهام.

أسرة التحرير

أغسطس ٢٠١١



## مقدمة

لقد بدأ مصطلح الدولة المدنية يتردد في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في كل مناسبة سياسية أو دينية، أو في مظاهرة، أو في تحرك مطلبى، على السنة السياسيين، وعلى السنة المواطنين ممن يعي معنى الدولة المدنية وممن يجهل معناها .

ونسلم من البعض أن الحل لآفة الفساد ومشكلة النظام الطائفي هو قيام الدولة المدنية. ونسلم من البعض الآخر بأنه ضد هذا المفهوم فهو يخشى على دينه لأنه يرى أن الدولة المدنية تتعارض مع الدين. كما أن هناك من يرى أن مفهوم الدولة المدنية هو أحد المفاهيم التي يحاول المشروع العلماني ترويجها وأنه لا يوجد فرق بين الدولة المدنية والدولة العلمانية فمفهوم الدولة المدنية طرح كبديل لمفهوم الدول العلمانية.

وبعض يرى أنه لا يصح التمييز بين ما هو (مدنى) و(غير مدنى) إلا حينما يتعلق الأمر بالسلطة. فالسلطة السياسية هي عادة ما يستخدم بشأنها مصطلح (السلطة المدنية) أو (السلطة العسكرية)... الخ. و الدولة لا تكون أصلاً ما لم تتأسس على مجتمع (مدنى) فهذا التأسيس من مبررات وجودها وشرط له. ولا يمكن أن تكون هناك دولة سياسية حديثة من دون مجتمع مدنى. وهذا التعريف للدولة بصفاتها (سياسياً)، وللمجتمع بصفته (مدنياً) له جذره الفكري العميق وتأسيسه النظري اللذين يحولان دون الخلط بينهما بأي اعتبار<sup>(١)</sup>.

وبناء على الجدل القائم حول دلالات ومضامين المفهوم، أصبحنا أمام حروب لتحديد مفهوم الدولة المدنية، مما جعل البعض ينادي بضرورة تحرير المصطلحات السياسية، وخاصة فيما يتعلق بمفهوم الدولة المدنية في المجتمع المصري.

ما هو مفهوم الدولة المدنية، وهل هذا المفهوم إيجابى، أم سلبى؟ أم أنه مفهوم يسئ لسمعته واستخدامه؟ ما هى علاقته بمفهوم الدولة الدينية، وهل من الأفضل استخدام مفهوم الدولة المدنية أم مفهوم دولة دستورية ديمقراطية بدلاً منه؟

## أولاً: هل يوجد تعريف للدولة المدنية؟

في الحقيقة لا وجود لمصطلح الدولة المدنية في مجال العلوم السياسية، ومصطلح الدولة المدنية ليس مصطلحاً متعارفاً عليه، فهو ليس له أثراً في مراجع مصطلحات ومفاهيم العلوم السياسية ولا في مراجع ومصطلحات علم الاجتماع، حيث تشير تلك المراجع إلى "مجتمع مدني" وليس دولة مدنية. ويوجد جدلاً واسعاً حول دلالات ومضامين المفهوم، لذا لم يعد مفهوم الدولة المدنية اصطلاحاً مجرداً وإنما صار اصطلاحاً محملاً بالدلالات التي حملها من البيئة التي قدم منها.

وعلى الرغم من عدم وجود مصطلح الدولة المدنية في مجال العلوم السياسية، إلا إنه يمكن القول بان فكرة الدولة المدنية ظهرت عبر محاولات فلاسفة التنوير تهيئة لنشأة دولة حديثة تقوم على مبادئ المساواة وترعى الحقوق، وتتطلق من قيم أخلاقية في الحكم والسيادة. ولكي يبلور المفكرون طبيعة الدولة الجديدة لجأوا إلى تصوير حالة الطبيعة بأنها تقوم على الفوضى وطغيان الأقوى، وتحكمها مشاعر القوة والغضب والسيطرة؛ وبالتالي تفقد "الروح المدنية" التي تتسم بالتسامح والتعاون من أجل العيش المشترك.

لذا، فتأسيس "الدولة المدنية" هو الكفيل بسيادة الروح المدنية التي تمنع الناس من الاعتداء على بعضهم البعض، وذلك من خلال تأسيس أجهزة سياسية وقانونية خارجة عن تأثير القوى والنزعات الفردية أو المذهبية، تستطيع أن تنظم الحياة العامة وتحمي الملكية الخاصة، وتنظم شئون التعاقد، وتطبق القانون على جميع الناس بصرف النظر عن مكانتهم وانتماءاتهم. فالدولة المدنية هي اتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل<sup>(١)</sup>.

## الدلالة العامة (المشتركة) لمفهوم الدولة المدنية

تتمثل في الدولة المدنية "كمفهوم مجرد" تشترك في فهمه كل الفلسفات والمناهج، ومضمونها الدولة التي تقوم على إسناد السلطة السياسية للشعب، وبالتالي فإن السلطة فيها نائب



ووكيل عنه، له حق تعيينها ومراقبتها وعزلها، وهي نقيض للدولة الثيوقراطية (الدينية) التي ينفرد بالسلطة السياسية فيها فرد أو فئة دون الشعب.

### الدلالة الخاصة لمفهوم الدولة المدنية

تتمثل في تطبيق مفهوم الدولة المدنية في واقع اجتماعي معين "زماناً"، و"مكاناً" ومثال لهذه الدلالة الدولة المدنية في المجتمعات الغربية، الدولة المدنية في المجتمعات المسلمة.

### الدلالة المنفردة لمفهوم الدولة المدنية

فهى المعنى الذي تفهمه "فلسفه" و"منهج" معرفه معينين من مصطلح دوله مدنيه ومثالها المفهوم الليبرالي للدولة المدنية، كما جرى تطبيقه فى واقع المجتمعات الغربية.(iii)

وتتمثل خصائص الدولة المدنية فى الآتى:

■ احترام القانون.

■ القيم والثقافة المدنية.

■ المواطنة.

■ الديمقراطية.

١- "دولة قانون": فالدولة المدنية تعرف على أنها اتحاد من أفراد يعيشون فى مجتمع

يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل. فمن

الشروط الأساسية فى قيام الدولة المدنية ألا يخضع أى فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل

فرد آخر أو طرف آخر. فثمة دائماً سلطة عليا - سلطة الدولة - يلجأ إليها الأفراد عندما

تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك. وهذه السلطة هى التى تطبق القانون وتحفظ الحقوق لكل

الأطراف، ومن ثم فإنها تجعل من القانون أداة تقف فوق الأفراد جميعاً.

٢- القيم والثقافة المدنية: ومن خصائص الدولة المدنية أنها تتأسس على "نظام مدني" من

العلاقات التى تقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة فى الحقوق والواجبات،



والثقة فى عمليات التعاقد والتبادل المختلفة. هذه القيم تشكل ما يطلق عليه الثقافة المدنية، وهى ثقافة تتأسس على مبدأ الاتفاق؛ أى وجود حد أدنى من القواعد التى تشكل خطوطاً حمراء لا يجب تجاوزها، على رأسها احترام القانون.

٣- المواطنة: فالفرد الذى يعيش على أرض هذه الدولة لا يُعرف بمهنته أو بدينه أو بإقليمه أو بماله أو بسلطته، وإنما يُعرف تعريفاً قانونياً اجتماعياً بأنه مواطن، أى أنه عضو فى المجتمع له حقوق وعليه واجبات. وهو يتساوى فيها مع جميع المواطنين. فإذا كان القانون يؤسس فى الدولة المدنية قيمة العدل، وإذا كانت الثقافة المدنية تؤسس فيها قيمة السلام الاجتماعى، فإن المواطنة تؤسس فى الدولة المدنية قيمة المساواة. فالمواطنون يتساوون أمام القانون ولكل منهم حقوق وعليه التزامات تجاه المجتمع الذى يعيشون فيه<sup>(١٧)</sup>. وتعتبر المواطنة علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وتتضمن تلك العلاقة حقوق وواجبات فالمواطن يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات. فهذه العلاقة هى علاقة قانونية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، ونفسية. فالمواطنة هى توافق سياسى واجتماعى يجسده مجموعة من النصوص القانونية فى المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق المساواة بين المواطنين فى الدولة<sup>(١٨)</sup>.

٤- الديمقراطية: فهى التى تمنع من أن تؤخذ الدولة غصباً من خلال فرد أو نخبة أو عائلة أو نزعة أيديولوجية، فالدولة تمثل إرادة المجتمع. وبالتالي فالديمقراطية هى وسيلة الدولة المدنية لتحقيق الاتفاق العام والصالح العام للمجتمع كما أنها وسيلتها للحكم العقلانى الرشيد وتفويض السلطة وانتقالها. وتتيح الفرصة للتنافس الحر بين الأفكار السياسية المختلفة، وما ينبثق عنها من برامج وسياسات. ويكون الهدف النهائى للتنافس تحقيق المصلحة العليا للمجتمع (إدارة المجتمع والسياسات العامة بأقصى درجات الدقة والإحكام والشفافية والأداء الإدارى المتميز) والحكم النهائى فى هذا التنافس هو الشعب الذى يشارك فى انتخابات عامة لاختيار القيادات ونواب الشعب، لا بصفاتهم الشخصية وإنما بحكم ما يطرحونه من برامج وسياسات<sup>(١٩)</sup>.

## ثانياً: الاتجاهات والمواقف المختلفة من مفهوم الدولة المدنية

يمكن تقسيم الاتجاهات والمواقف المختلفة من مفهوم الدولة المدنية إلى أربعة اتجاهات:

### الاتجاه الأول: الرفض المطلق (التقليد): يقوم على فكرة تحقيق التقدم الحضاري

للمجتمعات المسلمة يكون من خلال الدين الإسلامي الذي يعتبر دين ودولة، وبمنظور علم أصول الفقه والوقوف عند أصول الدين وفروعه. وهو موقف يقوم على الرفض المطلق للدولة المدنية أى رفض كافة دلالات مصطلح الدولة المدنية، لأن هذا الاتجاه يرى أن الدولة المدنية تتناقض مع الإسلام. ويؤكد علي غموض هذا المصطلح وعدم وضوحه، واشتماله على كثير من الأمور التي يناقض بعضها بعضاً، وأن الدولة المدنية تعني الدولة العلمانية المناهضة للدين.

وهذا الاتجاه يرفض مفهوم الدولة المدنية "رفض قاطع" حيث يرفض وجهه النظر القائلة

بان الدولة في الإسلام مدنية ليست دينية، بينما دستورها من القرآن والسنة، وأنه من ضرورة أن تكون الدولة إسلامية، دون وضع الدولة الدينية في مقابل الدولة المدنية، فالإسلام لا يعرف الدولة الدينية التي يحكم فيها الحاكم كظل الله في الأرض. حيث يؤكد علي أن هذا الكلام يحمل التناقض في ثناياه، إذا كيف نقول عنها إنها لا دينية ثم نقول في الوقت نفسه إن دستورها هو الكتاب والسنة، فمعنى كونها لا دينية أنها لا ترتبط بالدين، وكون دستورها الكتاب والسنة أنها ترتبط بالدين، وهذا تناقض.

### الاتجاه الثاني: القبول المطلق (التغريب): يقوم على أن تحقيق التقدم الحضاري للمجتمعات

المسلمة يقوم على القبول المطلق للدولة المدنية، أى قبول كافة دلالات مصطلح الدولة المدنية أى دلالاته العامة المشتركة، ودلالاته الخاصة المنفردة ومثالها الدولة المدنية كجزء من الليبرالية كفسفة ومنهج ونظام شامل لنظام (ديمقراطي ليبرالي) في موقفه من الدولة، (علماني) في موقفه من الدين، (فردى) في موقفه من المجتمع، (رأسمالي) في موقفه من الاقتصاد<sup>(٧١)</sup>.

ونلاحظ في هذا الاتجاه وجود فئتين، فئة تصرح تصريحاً علنياً أن الدولة المدنية تعني

الدولة العلمانية، وأنه لا يوجد أى فرق بين الدولة المدنية والدولة العلمانية، فالعلمانية حسب

وجهه نظر هذه الفئة فلسفة في الحكم تسعى للحفاظ على وحدة الدولة مهما تعددت أديان المواطنين ومرجعياتهم الثقافية. ولم تعد العلمانية نظاماً غريباً، بل أصبحت مبدأ الحكم الحديث في سائر أرجاء العالم. فالدولة علمانية يوصف بها كلا من اليابان والصين والهند وتركيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من الدول. بل يوجد تنوعاً بين الدول في تطبيق العلمانية وفي سبل التوصل إليه، ولكنها تنتهي جميعاً إلى الاتفاق حول ملمحين أساسيين: يحكم الدولة القانون الوضعي وليس شريعة سماوية، وعدم التمييز بين المواطنين. وهذه هي دولة المدنية المواطنة الحديثة. فالدولة العلمانية والدولة المدنية هما شيء واحد، يقوم على أساسين: القانون الوضعي وعدم التمييز بين المواطنين<sup>(٧٨)</sup>. ومصطلح الدولة العلمانية يعني دولة المؤسسات التي تقوم على الفصل بين الدين والسياسة ففي الديانات مذاهب وآراء واجتهادات ومعتقدات واختلافات وإشكاليات ولا يجوز اهتمام الدولة ولا مؤسساتها المدنية في هذه الاختلافات ومهمة الدولة المدنية الدستورية هي المحافظة على كل أعضاء المجتمع بغض النظر عن القومية والدين والجنس والفكر وهي تضمن حقوق وحريات جميع المواطنين على أساس المواطنة<sup>(٧٩)</sup>.

وفئة أخرى تؤكد على الدولة المدنية من خلال التأكيد على خصائصها التي هي نفس خصائص الدولة العلمانية، ولكنها لا تذكر لفظ الدولة العلمانية صراحة، فهذه الفئة تؤكد على أن الدولة المدنية هي الدولة التي تقوم على المواطنة وتعدد الأديان والمذاهب وسيادة القانون فلا طبقية ولا عرقية ولا طائفية ولا عنصرية.

ولأن العلمانية هي فصل الدين عن السياسة (وبداخل الأخيرة الدستور والتشريعات والقوانين والدولة وسلطاتها الثلاثة ومؤسساتها وممارسي السياسة من أحزاب وحركات) وفي بعض الأحيان فصل للدين عن السياسة والمجتمع (بحظر حضور الرموز الدينية في المساحات العامة كالمدارس والجامعات وإلغاء وجود مؤسسات دينية رسمية)<sup>(٨٠)</sup>. لذا، ترى هذه الفئة أن النموذج الأنسب في التعبير عن الدولة غير الدينية هو "الدولة المدنية"، فهي الدولة التي يحكم فيها أهل الاختصاص في الحكم والإدارة والسياسية والاقتصاد ... إلخ وليس "علماء الدين" بالتعبير الإسلامي أو "رجال الدين" بالتعبير المسيحي، وبالتالي حينما نريد أن نعبر عن دولة



يحكمها رجال مدنيون متخصصون في الحكم والإدارة والسياسة وليس فقهاء أو قساوسة ... إلخ فالأنسب هو استعمال دولة مدنية وليس دولة علمانية، لأنه - حسب وجهه نظر تلك الفئة- تعبير الدولة العلمانية وافد وغريب على الثقافة العربية الإسلامية، فضلاً عن أنه تعبير سيئ السمعة. وذلك لأن تعريف الدولة العلمانية ليس عليه اتفاق فهناك تعريفات كثيرة سواء من الناحية النظرية أو من حيث الواقع العملي. وتعرف الدولة العلمانية على أنها النموذج المقابل للدولة الدينية بالمفهوم الكنسي الذي ساد في العصور الوسطى، فقد استعمل البعض كلمة العلمانية على أنها فصل الدين عن الدولة أو فصل الكنيسة عن الدولة، كما عرفها البعض على أنها الموقف المحايد من الدين وجرت تطبيقات مختلفة للدولة العلمانية في الدول الغربية، وبالتالي لا يمكن أن نقول أن الدولة العلمانية في فرنسا مثلها مثل الدولة العلمانية في ألمانيا ولا كذلك مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا فكل هذه الدول تسمى علمانية ومع هذا تعدد نموذج الدول والجدل حول كلمة الدولة العلمانية لم يحسم إلى تعريف واحد ومحدد<sup>(xi)</sup>. فمفهوم العلمانية من المفاهيم الخلافية بشكل كبير ينقسم الناس بشأنه بين مؤيد ومعارض.

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه إن الدولة المدنية لا تتأسس بخلط الدين بالسياسة. حيث إن الدين يظل في الدولة المدنية عاملاً أساسياً في بناء الأخلاق، فالدين جزء لا يتجزأ من منظومة الحياة وهو الباعث على الأخلاق والاستقامة والالتزام، ومن ثم فالدولة المدنية لا تعادى الدين أو ترفضه. إن ما ترفضه الدولة المدنية هو استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، فذلك يتنافى مع مبدأ التعدد الذي تقوم عليه الدولة المدنية. من ثم فإن الدين في الدولة المدنية ليس أداة للسياسة وتحقيق المصالح، ولكنه يظل في حياة الناس الخاصة طاقة وجودية وإيمانية تمنح الأفراد في حياتهم مبادئ الأخلاق<sup>(xii)</sup>.

وهنا نلاحظ أن الاتجاه الأول من الدولة المدنية أي الرفض المطلق له كان أساساً رد فعل لهذا الاتجاه. وهكذا فإن الاتجاهين السابقين رغم تناقضهما فإنهم يشتركون في جعل العلاقة بين الدولة المدنية والإسلام هي علاقة تناقض.<sup>(xiii)</sup>

**الاتجاه الثالث: الموقف النقدي (التجديد):** ويقوم على أن تحقيق التقدم الحضاري يتم باستيعاب ما لا يناقض أصول الإسلام (التي مصدرها النصوص اليقينية الورود القطعية الثبوت والدلالة) التي تمثل الهيكل الحضاري للمجتمعات المسلمة سواء كانت من إبداع المسلمين، أو إسهامات المجتمعات المعاصرة الأخرى.

وبالتالي فإن هذا الموقف يتجاوز موقفي الرفض المطلق أو القبول المطلق إلى موقف نقدي من الدولة المدنية يقوم على التمييز بين الدلالات المتعددة لمصطلح الدولة المدنية، حيث أن الإسلام لا يتناقض مع الدلالة العامة المشتركة لمصطلح الدولة المدنية ممثلة في إسناد السلطة للشعب، وأن السلطة نائب ووكيل عنه، له حق تعيينها ومراقبتها وعزلها. ويمكن أن يكون التوصيف الأقرب للدولة المدنية هي التي تعبر عن المجتمع وتكون وكيلة له وتستند لقيمه، ويختار فيها المجتمع حكامه وممثليه ويعزلهم ويحاسبهم، وبهذا التعريف تصبح الدولة المدنية مطابقة لمعظم الاتجاهات السياسية الإسلامية.

فالفلسفة السياسية الإسلامية قائمة على جملة من المفاهيم الكلية التي لا تتناقض مع هذه الدلالة، كإسناد الحاكمية أي السيادة (السلطة المطلقة) لله تعالى استناداً إلى مفهوم التوحيد ﴿... إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٤٠)، واستخلاف الجماعة (الشعب) في الأمر أي السلطة (ممارسه السيادة في زمان ومكان معينين) استناداً إلى مفهوم الاستخلاف، ومن أدله ذلك تقرير القرآن أن الأمر أي السلطة شورى بين المسلمين ﴿وَأمرهم شورى بينهم﴾، وكذلك عموم الاستخلاف في القرآن ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ (فاطر: ٣٩).

وكذلك جاء تعريف علماء الإسلام للبيعة متسقاً مع كون السلطة في الدولة المدنية نائب ووكيل عن الشعب له حق تعيينها ومراقبتها وعزلها ويعرف الماوردي البيعة بأنها (عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار).<sup>(xiv)</sup>

بل أن فئة من هذه الاتجاه تحاول أن تقف على الحجج التي جعلت مفهوم الدولة المدنية مفهوماً يسئ لسمعته. مؤكداً على أن لا يوجد تعارض بين الدين ومفهوم الدولة المدنية.

■ أول مظهر يسئ لسمعة الدولة المدنية؛ هو أنها دولة لا تطبق ( الحدود ) التي نص عليها القرآن؛ وباقي الكتب السماوية كالإنجيل والتوراة. الأمر الذي يمثل خروجاً عن منهج الله لصالح تشريعات بشرية.

ولفظ (الحدود) من حيث موضعه في القرآن ينصرف إلى: تنظيم الطلاق؛ والمواريث؛ والصيام؛ والاعتكاف؛ وكفارة الرجوع عن ظهار الزوج لزوجته. ولم يرد مطلقاً في آيات القتل؛ والسرقه؛ والزنا؛ والقذف؛ ومحاربة الله ورسوله والإفساد في الأرض. ولعل السياق الذي ورد فيه لفظ الحدود ضمن آيات القرآن الكريم؛ لا يشير إلى الحدود باعتبارها قيود لا يتم تجاوزها أو التقهقر عنها؛ وإنما هو يشير إليها - حصراً - باعتبارها ما لا يمكن تعديه أو تجاوزه . مصداقاً لقول الله تعالى: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ) [البقرة: ٢٢٩]، (وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ .. ) [الطلاق: ١]

وبالتالي؛ فالحدود هي ما لا يتم تجاوزه؛ وتمثل الدرجة القصوى التي تصل إليها العقوبة على الفعل المحرم في أشد درجاته؛ بما يعنى إمكانية النزول عنها لمواجهة الأفعال المحرمة في درجاتها الأقل شدة. فالحدود في القرآن؛ هي تعريف بالحد الأقصى للعقاب الذي لا يمكن تجاوزه؛ ولكن يمكن النزول عنه بعقوبات أقل؛ فأقل؛ بما يناسب شدة الفعل المحرم. وبالتالي؛ لا مجال للخروج على خط الحدود ورفض أى إمكانية للنزول عن مداها الأقصى.

كما أنه لا مجال لتفضيل تشريع أو تعزيز بشرى على آخر؛ اعتماداً على التعصب لمذهب فقهي أو الانبهار بإنجاز تراثي.

ومن ثم فإن لجوء الدولة المدنية للتشريع البشرى (القوانين) لمواجهة كافة صور الشدة المتدرجة لجرائم الحدود؛ هو أمر يدور في إطار ما أمر به الله طالما لم يتجاوز العقوبة الحدية . وهذا يؤكد بأن الدولة المدنية تعترف بالحدود ولا تتكرها.



■ المظهر الثاني الذي يسمّى للدولة المدنية؛ وصفها بأنها دولة تفصل بين الدين والدولة؛ وبالتالي تجرّد الدولة وحكامها ومواطنيها من الوازع الديني؛ وتترك الدين مهجوراً معزولاً داخل دور العبادة.

والواقع أن الدولة المدنية لا تتعامل مع الدين بهذا المنطق؛ وإنما تتعامل مع الدين باعتباره مصدراً للقيم والأخلاق والضمير، وبالتالي فهو جوهر ومضمون كل اجتماع بشري. وتتعامل مع الدولة باعتبارها مصدر للنظام والتخطيط؛ وبالتالي فهي الإطار والهيكل لكل اجتماع بشري. وهذا يوضح بأن الدين (كمنظومة للقيم) هو جوهر كل دولة، بينما الدولة (كإطار) هي المجال لحركة الدين.

وهذا يوضح بأن الدولة المدنية؛ لا تفصل الدين عن الدولة؛ وإنما تفصل عن الدولة؛ رجال الدين. فالدولة لها رجالها وهم الساسة؛ والدين له رجاله وهم رجال الدين. فلا رجال دين في السياسة؛ ولا رجال سياسة في الدين. والفصل يحقق مصلحة الدولة والدين معاً. وذلك لأن الدين جوهر اختياري وليس شكلاً أو مظهراً أو سمّاً إجبارياً، ومن ثم فإن موقعه الحقيقي هو النفس الإنسانية التي إن استوعبته عكسته على الواقع؛ فأصبح هذا الواقع مسيراً لمنهج الله. والدولة المدنية عندما تقوم بالفصل بين رجال الدين والدولة؛ فإنها بذلك تُعَلّي من شأن الدين.

■ المظهر الثالث الذي يسمّى للدولة المدنية؛ في أنها دولة تسمح بالحرية الدينية لأقصى مدى؛ بما قد يؤدي عملياً إلى انتشار الدعوات اللادينية التي تتناول على الدين وتهدد بزواله.

والواقع أن الدولة المدنية باعتمادها لمبدأ الحرية الدينية لحدودها القصوى؛ لا تخرج بذلك عن منهج الله؛ بل هي - قولاً وعملاً - تلتزم به؛ لأنها تعترف بما اعترف الله به للإنسان؛ وهو أنه حر ومختير. فالأمانة التي حملها الإنسان هي أمانة العقل ومسئولية الاختيار؛ ولذلك أقر الدين حرية الإيمان؛ مصداقاً لقوله تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) [البقرة: ٢٥٦]، كما كفل الدين للناس حرية الكفر أو الإيمان، مصداقاً لقوله تعالى: (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ)

[الكهف: ٢٩]

وذلك لأن الله بعلمه الشامل؛ علم يقيناً أن الحرية هي السبيل الوحيد للوصول بالإنسان إلى الإيمان الحق ، وليس الإيمان الموروث. فالحرية هي السبيل لصحة الاعتقاد ولذلك؛ فإن الدولة المدنية بحمايتها للحرية الدينية تعزز من الإيمان الحقيقي القائم على العقل والإصلاح في الأرض؛ وتقلص من الإيمان الشكلي المقتصر على الشعائر.

إذا الدولة المدنية لا تنكر الحدود؛ ولكنها تتعامل معها بفقهاء العفو وقواعد العرف ومنهج العلم. ولا تفصل الدين عن الدولة؛ وإنما تفصل عنها رجال الدين. ولأن الله خلق الإنسان حراً لكي يمارس الخطأ والصواب؛ والكفر والإيمان؛ والشر والخير، وبالتالي فالدولة المدنية لا تتشغل بإقامة العدالة المطلقة؛ ولكنها تجاهد لكي تحقق أكبر قدر من العدالة لأكثر عدد من الناس. فالدولة المدنية دولة تعترف بالتنوع؛ وتمارس إدارة الاختلاف؛ وتقر سيادة القانون؛ وترسى مبدأ الفصل بين السلطات<sup>(xv)</sup>.

**الاتجاه الرابع: الدولة المدنية هي جوهر الإسلام:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مصطلح الدولة المدنية تعبير عن حقيقة الإسلام وجوهره، فالدولة الإسلامية كما جاء بها الإسلام "دولة مدنية" في حد ذاتها. فخصائص الدولة المدنية هي أقرب إلى مفهوم الدولة في الإسلام، فطبيعة الدولة المدنية تتلخص في وجود دستور يعبر عن قيم ومعتقدات وأعراف المواطنين باختلاف انتماءاتهم الدينية والثقافية والعرقية والفصل بين السلطات واكتساب الحقوق على أساس المواطنة وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو الثقافة أو العرق. وكفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة على الأسس الديمقراطية وأن تستمد السلطة شرعيتها من اختيار الجماهير وتخضع للمحاسبة من قبل نواب الشعب .. إلخ .

هذه المفاهيم أقرب إلى المبادئ الإسلامية السياسية ولا تتناقض مع الفكر الإسلامي

حول مفهوم الدولة في الإسلام ، ويتم توضيح ذلك من خلال عدة نقاط:

**أولاً:** نصت صحيفة المدينة - وهي أول دستور مكتوب في التاريخ الإنساني - على حقوق المواطنين المقيمين في يثرب وعلاقتهم بالسلطة القائمة وعلاقتهم مع بعضهم البعض وكان

مجتمع المدينة يتكون من ثلاث فئات هم: المسلمون بحزبيهم (المهاجرين والأنصار)، واليهود بطوائفهم الثلاث، والمشركون من الأعراب بقبائلهم - فالصحيفة كانت دستوراً لدولة متعددة الأديان ( أنظر مرجع رقم "٢")

ثانياً: قال الخليفة أبو بكر الصديق: "إني وليت عليكم ولست بخيركم فإن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فقوموني. أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم"

ثالثاً: الحاكم يختاره الشعب من خلال "الشورى" ويخضع للمحاسبة، فإن خالف عزل وقال رجل لعمر بن الخطاب: "والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناك بسيوفنا" فقال عمر: "الحمد لله الذي جعل في أمة محمد من يقوم عمر بسيفه" وقال: "لا خير فيكم إن لم تقولوها ولا خير فينا إن لم نسمعها".

رابعاً: وظيفة الحاكم - أن يوفر لشعبه الأمن والقوت والخدمات قال عمر بن الخطاب: "ولينا على الناس لنسد لهم جوعتهم ونوفر لهم حرفتهم فإن عجزنا عن ذلك اعتزلناهم".

خامساً: علاقة هذه الدولة بالدول الأخرى - قائمة على الاحترام المتبادل والالتزام بالعهود والمواثيق .. قال تعالى: {وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا} (الإسراء: ٣٤)، وقال: {وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ} (البقرة: ١٩٠)

سادساً: توفير العدل والمساواة لكل المواطنين ولا يجوز الانحياز لأحدهم بسبب دينه - سرق أحد المسلمين في عهد رسول الله درعا وأراد قومه أن يلحقوا الجريمة بأحد اليهود بحجة أنه لا حرمة له فأنزل الله قرآناً ينصف اليهودي ويدين المسلم، ويحذر المسلمين من عاقبة الظلم .. قال تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا }

[النساء: ١٠٥].. إلى قوله تعالى: {وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا} [النساء: ١١٣]



سابعاً: كفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والحكم بالعدل قال تعالى: { ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً } وقال تعالى: { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ } (النساء: ٥٨) (xvi).

#### فإقامة العدالة هو المعيار الأساسي الذي يؤكد مدى صلاحية النظم السياسية ويضمن فعاليتها.

ففي التقاليد الإسلامية تعني كلمة العدالة في أبسط معانيها "إعطاء كل ذي حق حقه"؛ دون تأثر بمشاعر الحب لصديق، أو الكراهية لعدو، وقد أمر الله المؤمنين أن يلتزموا بهذا المعنى للعدالة وأن يطبقوه، قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون) (xvii). ولقد كانت مبادئ العدل والقسط والإنصاف من المبادئ الجوهرية التي أكدها الإسلام، وجاءت بها آيات القرآن الكريم (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) و(إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)، وقد كان أمر الله بالعدل أمراً عاماً، دون تخصيص بنوع دون نوع، ولا طائفة دون طائفة، لأن العدل نظام الله وشرعه، والناس عباده وخلقه، يستون أبيضهم وأسودهم، ذكرهم وأنثاهم، مسلمهم وغير مسلمهم أمام عدل وحكمته (xviii).

أن نطاق العدالة في الشريعة الإسلامية، ومن ثم في الفقه الإسلامي، يتسع ليشمل مجالات الحياة الإنسانية كافة. وبذلك تتفوق النظرة الإسلامية إلى هذه القيمة الاجتماعية على غيرها من النظرات القديمة أو المعاصرة (xix). فإقرار العدالة- النافية للظلم والاستغلال والقهر- يوفر ضمانه كبري لكل مظلوم، فرداً كان أو جماعة أو أقلية أو شعباً؛ بأن حقه لم يذهب سدى، وإن بإمكانه المطالبة به واسترداده، ومن ثم يبقى الأمل قائماً والسعي مستمراً من أجل إعادة الحق إلى نصابه؛ سواء على المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي. (xx)

### ثالثاً: الدولة المدنية والعلاقة بين الدين والدولة

الدولة الدينية والدولة المدنية مفردات ومفاهيم كثر حولها الجدل والنقاش وتجمع حول هاتين المفردتين أنصار أكثر ممن يرون بصلاح هذه أو فساد تلك وهناك في غالبية الدول العربية والإسلامية أنصار للدولة الدينية والدولة المدنية والجدلية بين هذين المفهومين لا زال قائماً<sup>(xxi)</sup>.

فمفهوم الدولة الدينية (بمعنى الدولة الثيوقراطية) يقوم على الحكم بالحق الإلهي المطلق، حيث يزعم الحاكم أنه يحكم نيابة عن الله وأنه مفوض منه مما يضيف عليه صفة العصمة والقداسة، وقد ظهر في أوروبا في العصور الوسطى، وحكم أوروبا في ذلك الوقت رجال الكنيسة ومارسوا ممارسات عدوانية وتسلطية طاردت العلم والعلماء والمفكرين وسيطرت على السلطة والثروة وأدت إلى ثورة ضد حكم رجال الدين ونتيجة لهذا تم فصل الكنيسة عن الدولة وهذا هو النموذج الواضح للدولة الدينية<sup>(xxii)</sup>.

إن مفهوم الدولة الدينية ارتبط بالكنيسة، عندما تحالفت الكنيسة مع الدولة الرومانية، جعلت أوامر الإمبراطور وتصرفاته قدسية دينية لا يجوز الاعتراض عليها أو مخالفتها، وتجلت طبيعة تلك الدولة في المظاهر الآتية:

**المظهر الأول:** الحاكم يتولى السلطة بأمر من الله وليس باختيار الشعب، ويستمر فيها بإرادة الله، ولا يجوز الاعتراض على أحكامه وسياساته وتصرفاته، فهو يستمد شرعيته من الله ويحكم بالحق الإلهي.

**المظهر الثاني:** صاحب قيام الدولة الدينية وجود رجال الدين وهم يمثلون المعرفة المطلقة والواسطة بين الله والناس وأحكامهم مقدسة. بل وهم الذين يوزعون صكوك الغفران. ووقف رجال الدين ضد العلم واستبعدوا وسائل المعرفة العقلية والتجريبية وحاربوا العلماء الذين جاءوا بمعارف تناقض قناعاتهم.

**المظهر الثالث:** الاعتراف بدين واحد واستبعاد المعتقدات الأخرى بل في الدين الواحد لا يعترف إلا بمذهب واحد ومحاربة أي اجتهاد مخالف.

ولكن الإسلام لم يجعل وجوداً لما يعرف بالسلطة الدينية فألغى كل الوساطات التي كان البعض يقيمها بين العبد وربّه (xxiii).

فهذا المفهوم لم تألفه الثقافة والخبرة التاريخية العربية الإسلامية منذ ظهور الإسلام، لأن الدولة الإسلامية لم تكن دولة دينية بهذا المعنى، فالسلطة في الإسلام ليست دينية وإنما هي من اختيار البشر، والحاكم شرعيته مستمدة من إرادة الشعب وأحكامه ومواقفه غير مقدسة بل قابلة للنقض إذا خالفت الشرع.

ويمكن القول بأن الدولة المدنية و مشكله علاقة الدين بالدولة تم تناولها من خلال ثلاثة حلول:

أولاً: الثيوقراطية (الدولة الدينية): وهي كما ذكرنا جعل العلاقة بين الدين والدولة علاقة

تطابق، هو ما يلزم منه إنفراد فرد أو فئة بالسلطة السياسية دون الشعب، كنتيجة لازمه لانفراد هذا الفرد أو الفئة بالسلطة الدينية دونه. ومن ممثلي هذا الحل نظريتي الحكم بالحق الإلهي، وفي الفكر الإسلامي تقاربان مذهب الاستخلاف الخاص، أي أن الحاكم ينفرد دون الجماعة بالاستخلاف عن الله في الأرض. وهذا الحل يؤدي إلى تحويل المطلق عن قيود الزمان والمكان (الدين) إلى محدود بالزمان والمكان نسبي فيهما (الدولة أو السلطة) أو العكس، أي تحويل ما هو محدود بالزمان والمكان نسبي فيهما (الدولة) إلى مطلق، أي إضفاء قدسيه الدين على البشر واجتهاداتهم المحدودة بالزمان والمكان النسبية فيهما، وهو ما رفضه الإسلام حين ميز بين التشريع الذي جعله حقاً لله، والاجتهاد الذي جعله حقاً للناس كما أن هذا الحل مرفوض من الإسلام لأنه يرفض إسناد السلطة الدينية أو الروحية إلى فرد أو فئة تنفرد بها دون الجماعة أي الكهنوتية أو رجال الدين قال تعالى (واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله)، فهذه السلطة (التي عبر عنها القرآن بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) مخولة بموجب الاستخلاف العام للجماعة) كنتم خير أمه أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)

ثانياً: العلمانية: والتي تقوم على فصل الدين عن الدولة، أي فصل السلطة الدينية عن

السلطة السياسية، فبعد الثورة التي قامت ضد تدخل الكنيسة في الحكم في أوروبا، انتهى إلى إقامه نظام علماني في موقفه من الدين، فردى في موقفه من المجتمع، رأسمالي في موقفه من



الاقتصاد، ديمقراطي ليبرالي في موقفه من الدولة. كان محصله عوامل ثقافية ونفسية وتاريخية وحضارية سادت أوروبا نحو سبعة قرون. وجوهر الدعوة إلى العلمانية في مجتمع إسلامي هو أن تستبدل القيم والآداب والقواعد الإسلامية بالقيم والآداب والقواعد الغربية لتحقيق قدر من الشعور المستقر بالانتماء إلى الحضارة الغربية.

**ثالثاً: مدنية السلطة ودينه التشريع:** والحل الإسلامي يقوم على أن علاقة الدين بالدولة هي علاقة وحدة وارتباط (لا خلط أو تطابق)، فهو يقوم على دينه التشريع وليس السلطة كما في الثيوقراطية، وتمييز (لا فصل)، أي مدنية السلطة وليس التشريع كما في العلمانية.

فهي علاقة وحده وارتباط (لا خلط وتطابق) - دينه التشريع - لأن السلطة في الإسلام مقيدة بالقواعد القانونية التي لا تخضع للتغير والتطور مكاناً وزماناً، وبالتالي لا يباح تجاوزها، والتي تسمى في علم القانون بقواعد النظام العام، والتي تسمى باصطلاح القرآن الحدود، إذ هي القواعد الآمرة أو الناهية التي لا يباح مخالفتها. ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٩) : ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ (البقرة: ١٨٧).

كما أنها علاقة تمييز (لا فصل) - مدنية السلطة - لأن الإسلام ميز بين النوع السابق من القواعد القانونية والتي اسمها تشريعا، وجعل حق وضعها لله تعالى وحده استناداً إلى مفهوم التوحيد، والقواعد القانونية التي تخضع للتطور والتغير زماناً ومكاناً، والتي محلها الفقه في الإسلام، والتي جعل سلطة وضعها للجماعة استناداً إلى مفهوم الاستخلاف قال تعالى (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله). وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث بريدة بن الحصيب قوله (صلى الله عليه وسلم) (إذا حاصرت حصناً سألوك أن تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا تنزلهم على حكم الله ورسوله، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا، ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك) (xxiv).

## رابعاً: الانقسام والجدل حول مفهوم الدولة المدنية في مصر

"نريدها دولة مدنية" شعار اتخذته ودافعت عنه غالبية القوي الموجودة على الساحة السياسية في مصر بعد ثوره ٢٥ يناير ٢٠١١ بما فيهم جماعة الإخوان المسلمين ولكن إذا تم التدقيق في طرح كل منهم لما يقصده بالدولة المدنية نجد أن هناك فروق جوهريّة في هذا الطرح، لا خلاف فيه على المبادئ الأساسية لشكل هذه الدولة والتي تقوم على أسس المواطنة العدالة والحرية والحقوق المتساوية بين جميع المواطنين وسيادة القانون، ولكن يبدأ الخلاف والاختلاف عند فكرة المرجعية الإسلامية للدولة، والحديث عن المادة الثانية في الدستور فهنا يدلي كل تيار بدلوّه فيما يخص الإبقاء أو التعديل أو حتى إلغاء المادة الثانية من الدستور (xxv).

**موقف الأزهر من هذا الجدل والدعوة لوجود ودعم تأسيس ما أطلق عليه " الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية"**

وسط الجدل على مفهوم الدولة المدنية أعلن شيخ الأزهر في ٢٠-٦-٢٠١١ وثيقة تحمل اسم "وثيقة الأزهر" بشأن مستقبل مصر في الفترة المقبلة- ولم يذكر فيها لفظ دولة مدنية- وتتضمن الوثيقة ١١ مبدأ تحدد طبيعة الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية على أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وبما يضمن لاتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم الدينية في قضايا الأحوال الشخصية."

وتؤكد الوثيقة على دعم الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية، واعتماد النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب الحر المباشر، الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمنه من تعددية وتداول سلمي للسلطة. وتؤكد مبادئ الوثيقة على الدولة الدستورية، والفصل بين السلطات، واعتماد النظام الديمقراطي والالتزام بالحريات وتطبيق العدالة الاجتماعية والاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، والتمسك بالثقافة الإسلامية والعربية والاحترام الكامل لدور العبادة. فقد شددت الوثيقة على ضرورة الحماية التامة، والاحترام الكامل لدور العبادة لإتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية، دون أي

معوقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها وصيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي، في إطار منظومة القيم الحضارية الثابتة.

كما أكدت الوثيقة على الالتزام بالحريات الأساسية في الفكر والرأي، بالإضافة إلى حقوق المرأة والطفل، واعتبار الوطنية وعدم التمييز على أساس الدين أو النوع أو الجنس مناط التكليف والمسئولية، فضلاً عن تأكيد مبدأ التعددية، واحترام جميع العقائد السماوية الثلاث. ودعت إلى "الاحترام التام لأداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، ودعت إلى احترام الآخر واجتناب التكفير والتخوين، وعدم استغلال الدين لبث الفرقة والتباذ والعداء بين المواطنين، واعتبار الحث على التمييز الديني والنزعات الطائفية والعنصرية جريمة في حق المواطن واعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما في التعامل بين فئات الشعب المختلفة دون أية تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين" (xxvi).

وعلى الرغم من أن الوثيقة لمن تذكر لفظ الدولة المدنية وأكدت على أن الأزهر يدعم ويؤيد الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية، إلا أن العديد من الصحف المصرية والعالمية ذكرت أن الأزهر يدعم "الدولة المدنية"، لذلك كتب الكاتب فهمي هويدي مقاله تحمل عنوان "المانشيت ليس عنوان الحقيقة". يؤكد فيها أن الأزهر لم يعلن عن دولة مدنية، فقد ذكر أن الأزهر أعلن أنه يؤيد الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، إلا أن العنوان الرئيسي لجريدة "الأهرام" بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١١، ذكر أن الأزهر يدعم "الدولة المدنية". وذلك على غير الحقيقة، وأكد الكاتب أنه حين وقع على هذا التباين لم يستبعد أن يحتج البعض قائلين: من قال إننا نريدها وطنية دستورية ديمقراطية حديثة، الأهم أن تكون "مدنية". ويرى الكاتب أن شيخ الأزهر كأنه أراد بهذه الصفات يقول إذا كنتم تريدونها مدنية حقاً فإننا نفهمها بهذه المواصفات، أما إذا أردتموها مدنية مسكونة بالعلمانية التي لا يرحب بها المجتمع وينفر منها، فذلك مما لا نوافقكم عليه. ونؤيد الدولة الديمقراطية، التي "لا هي علمانية ولا هي ثيوقراطية"، ولكن من الواضح أن المواصفات الأربع للدولة لقيت قبولا أكثر باعتبارها أكثر وضوحاً وانضباطاً (xxvii).



## الملاحق

## ملحق (١)

## نص وثيقة الأزهر

٢٠ يونيو ٢٠١١

## البنود الـ ( ١١ ) لوثيقة الأزهر

أولاً: دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة، ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب؛ بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيح، حيث لم يعرف الإسلام لا في تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف في الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التي تسلطت على الناس، وعانت منها البشرية في بعض مراحل التاريخ، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، وبما يضمن لاتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم الدينية في قضايا الأحوال الشخصية.

ثانياً: اعتماد النظام الديمقراطي، القائم على الانتخاب الحر المباشر، لأنه الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمنه من تعددية ومن تداول سلمى للسلطة، ومن تحديد للاختصاصات ومراقبة للأداء ومحاسبة للمسؤولين أمام ممثلي الشعب، وتوخي منافع الناس ومصالحهم العامة في جميع التشريعات والقرارات، وإدارة شئون الدولة بالقانون - والقانون وحده وملاحقة الفساد وتحقيق الشفافية التامة وحرية الحصول على المعلومات وتداولها.

**ثالثاً: الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، والتأكيد على مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية، واعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع.**

**رابعاً: الاحترام التام لآداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، وضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والتناكب والعداء بين المواطنين، مع اعتبار الحث على الفتنة الطائفية والدعوات العنصرية جريمة في حق الوطن، ووجوب اعتماد الحوار المتكافئ والاحترام المتبادل والتعويل عليهما في التعامل بين فئات الشعب المختلفة، دون أية تفرقة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.**

**خامساً: تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية، المتوافقة مع التقاليد السمة للثقافة الإسلامية والعربية، والمتسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصري في عصوره المختلفة، وما قدمه من نماذج فائقة في التعايش السلمي ونشر الخير للإنسانية كلها.**

**سادساً: الحرص التام على صيانة كرامة الأمة المصرية والحفاظ على عزتها الوطنية، وتأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية دون أية مُعوّقات، واحترام جميع مظاهر العبادة بمختلف أشكالها، دون تسفيه لثقافة الشعب أو تشويه لتقاليد الأصيل، وكذلك الحرص التام على صيانة حرية التعبير والإبداع الفني والأدبي في إطار منظومة قيمنا الحضارية الثابتة.**

**سابعاً: اعتبار التعليم والبحث العلمي ودخول عصر المعرفة قاطرة التقدم الحضاري في مصر، وتكريس كل الجهود لتدارك ما فاتنا في هذه المجالات، وحشد طاقة المجتمع كله لمحو الأمية، واستثمار الثروة البشرية وتحقيق المشروعات المستقبلية الكبرى.**

**ثامناً: إعمال فقه الأولويات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ومواجهة الاستبداد ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة، وبما يفجر طاقات المجتمع وإبداعاته في الجوانب الاقتصادية والبرامج الاجتماعية والثقافية والإعلامية على أن يأتي ذلك على رأس الأولويات التي**

يتبنّاها شعبنا في نهضته الراهنة، مع اعتبار الرعاية الصحية الحقيقية والجادة واجب الدولة تجاه كل المواطنين جميعاً.

تاسعاً: بناء علاقات مصر بأشقائها العرب ومحيطها الإسلامي ودانترتها الأفريقية والعالمية، ومناصرة الحق الفلسطيني، والحفاظ على استقلال الإرادة المصرية، واسترجاع الدور القيادي التاريخي على أساس التعاون على الخير المشترك وتحقيق مصلحة الشعوب في إطار من الندية والاستقلال التام، ومتابعة المشاركة في الجهد الإنساني النبيل لتقدم البشرية، والحفاظ على البيئة وتحقيق السلام العادل بين الأمم.

عاشراً: تأييد مشروع استقلال مؤسسة الأزهر، وعودة "هيئة كبار العلماء" واختصاصها بترشيح واختيار شيخ الأزهر، والعمل على تجديد مناهج التعليم الأزهرى؛ ليسترد دوره الفكري الأصيل، وتأثيره العالمي في مختلف الأنحاء.

الحادي عشر: اعتبار الأزهر الشريف هو الجهة المختصة التي يرجع إليها في شئون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهية والفكرية الحديثة، مع عدم مصادرة حق الجميع في إبداء الرأي متى تحققت فيه الشروط العلمية اللازمة، وبشرط الالتزام بأداب الحوار، واحترام ما توافق عليه علماء الأمة.

وأهاب شيخ الأزهر وعلماء الأزهر والمتقنون المشاركون في إعداد هذا البيان بكل الأحزاب والاتجاهات السياسية المصرية أن تلتزم بالعمل على تقدم مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في إطار المحددات الأساسية التي وردت في هذا البيان.

وقد أعلن الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، مؤكداً أن الوثيقة ناقشها نخبة من المثقفين المصريين من مختلف الطوائف والمدارس الفكرية دارسين لمقتضيات اللحظات الفارقة في تاريخ مصر بعد ثورة الخامس والعشرين يناير.



وأوضح الطيب أن الوثيقة التزمت في بلورة مستقبل مصر بالتزام المنهج الوسطي السديد للأزهر، وتوافق واضعوها على ضرورة تأسيس مسيرة الوطن على مبادئ كلية وقواعد شاملة تناقشها قوى المجتمع المصري.

وأضاف "الطيب" أن الجميع يعترف بدور الأزهر القيادي في بلورة الفكر الإسلامي الوسطي السديد، وإن المجتمعين يؤكدون أهميته واعتباره المنارة الهادية التي يُستضاء بها، ويحتكم إليها في تحديد علاقة الدولة بالدين وبيان أسس السياسة الشرعية الصحيحة التي ينبغي انتهاجها؛ ارتكازاً على خبرته المتراكمة، التي تتمثل في البعد الفقهي في إحياء علوم الدين وتجديدها، طبقاً لمذهب أهل السنة والجماعة الذي يجمع بين العقل والنقل ويكشف عن قواعد التأويل المراعية للنصوص الشرعية، والبعد التاريخي لدور الأزهر المجيد في قيادة الحركة الوطنية نحو الحرية والاستقلال، وإحياء مختلف العلوم الطبيعية والآداب والفنون بتنوعاتها الخصبة، والبعد العملي في قيادة حركة المجتمع وتشكيل قادة الرأي في الحياة المصرية.

وأعلن "الطيب" أن المجتمعين اتفقوا على المبادئ التالية لتحديد طبيعة المرجعية الإسلامية النيرة، التي تتمثل أساساً في عدد من القضايا الكلية، المستخلصة من النصوص الشرعية القطعية الثبوت والدلالة، بوصفها المعبرة عن الفهم الصحيح للدين<sup>(xxviii)</sup>.

## ملحق (٢)

## وثيقة المدينة المنورة

وهي الوثيقة التي يطلق عليها وثيقة السلام - في مجتمع متعدد الثقافات والأديان، وأدت إلى نزع أسباب الفرقة والتناحر التي كانت سائدة في المدينة.

- ١- هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله)، بين المؤمنين والمسلمين من قريش و(أهل) يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم،
- ٢- أنهم أمة واحدة من دون الناس.
- ٣- المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم وهم يَفْذُونَ عَانِيَهُم بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٤- وبنو عَوْف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تُفْدي عَانِيَهَا بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٥- وبنو الحارث [بن الخزرج] على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تُفْدي عَانِيَهَا بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٦- وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تُفْدي عَانِيَهَا بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٧- وبنو جُشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تُفْدي عَانِيَهَا بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٨- وبنو النَجَّار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تُفْدي عَانِيَهَا بالمعروف والقسط بين المؤمنين.
- ٩- وبنو عَمْرٍو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تُفْدي عَانِيَهَا بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

١٠- وبنو النّبيّيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

١١- وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

١٢- وأنّ المؤمنين لا يتركون مفرحاً (أي مثقلاً بالدين وكثرة العيال) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل.

١٢/ب. وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه.

١٣- وأن المؤمنين المتقين (أيديهم) على (كل) من بغى منهم، أو ابتغى دسيسة (كبيرة) ظلم، أو إثمًا، أو عدوانًا، أو فسادًا بين المؤمنين، وأن أيديهم عليه جميعًا، ولو كان ولدًا أحدهم.

١٤- ولا يقتل مؤمنٌ مؤمنًا في كافر ولا ينصر كافرًا على مؤمن.

١٥- وأنّ ذمة الله واحدة يجبر عليهم أدناهم، وأنّ المؤمنين بعضهم موالى بعض دون الناس.

١٦- وأنه من تبعنا من يهود فإنّ له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم.

١٧- وأنّ سليم المؤمنين واحدة، لا يُسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله، إلا على سواء وعدل بينهم.

١٨- وأنّ كل غازية غزّت معنا يعقب بعضها بعضًا.

١٩- وأن المؤمنين يُبىء بعضهم عن بعض بما نال دماءهم في سبيل الله.

٢٠- وأن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه،

٢٠/ب. وأنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفسًا، ولا يحول دونه على مؤمن.

٢١- وأنه من اعتبط مؤمنًا قتلًا عن بينة فإنه قودّ به إلا أن يرضى ولي المقتول (بالعقل)، وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحلّ لهم إلا قيام عليه.

٢٢- وأنه لا يحل لمؤمن أقرّ بما في هذه الصحيفة وأمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثًا (مجرمًا) ولا يؤويه، وأن من نصره أو آواه فإنّ عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل.

٢٣- وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإنّ مردّه إلى الله (عز و جل) وإلى محمد (صلى الله عليه وسلم).



- ٢٤- وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا مُحاربين.
- ٢٥- وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مَواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يُوْتِغ (أي لا يهلك) إلا نفسه وأهل بيته.
- ٢٦- وأن ليهود بني التَّجَّار مثل ما ليهود بني عوف.
- ٢٧- وأن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف.
- ٢٨- وأن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف.
- ٢٩- وأن ليهود بني جُثَم مثل ما ليهود بني عوف.
- ٣٠- وأن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف.
- ٣١- وأن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف، إلا مَنْ ظلم وأثم فإنه لا يُوْتِغ إلا نفسه وأهل بيته.
- ٣٢- وأن جَفَّة بطنٌ من ثعلبة كأنفسهم.
- ٣٣- وأن لبني الشُّطَيْبَة مثل ما ليهود بني عوف، وأن البرّ دون الإثم.
- ٣٤- وأن موالى ثعلبة كأنفسهم.
- ٣٥- وأن بطانة يهود كأنفسهم.
- ٣٦- وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد (صلى الله عليه وسلم).
- ٣٦/ب. وأنه لا يَنْحَيز على ثارٍ جُرح، وأنه مَنْ قَتَلَ فبِنَفْسِهِ قَتَلَ وأهل بيته إلا من ظلم، وأن الله على أبرّ هذا.
- ٣٧- وأن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على مَنْ حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبرّ دون الإثم.
- ٣٧/ب. وأنه لم يَأْثِم امرؤٌ بحليفه، وأن النصر للمظلوم.
- ٣٨- وأن اليهود يُنفقون مع المؤمنين ما داموا مُحاربين
- ٣٩- وأن يَثْرِب حرامٌ جوفُها لأهل هذه الصحيفة.
- ٤٠- وأن الجار كالنفس غير مضارٍّ ولا آثم.
- ٤١- وأنه لا تُجار حرمة إلا بإذن أهلها.

٤٢- وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مَرَدَّه إلى الله (عز و جل) وإلى محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبرّه.

٤٣- وأنه لا ثجار قریش ولا من نصرتها.

٤٤- وأن بينهم النصر على من دهم يثرب.

٤٥- وإذا دُعوا إلى صلح يُصالحونه ويلبسونه فإنهم يصلحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دُعوا إلى مثل ذلك، فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين.

٤٥/ب. على كل أناس حصّتهم من جانبهم الذي قبلهم.

٤٦- وأن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة، مع البرّ المحض من أهل هذه الصحيفة، وأن البرّ دون الإثم لا يكسب كاسب إلا على نفسه، وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبرّه.

٤٧- وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وأنه من خرج آمين ومن قعد آمين بالمدينة، إلا من ظلم وآثم، وأن الله جارّ لمن برّ واتقى ومحمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

( المصدر: السيرة النبوية لابن هشام، ١٥٠/٢-١٥١ )

## المراجع

- ١- د. سريست نبي، في مفهوم (الدولة المدنية) ، ٥/٦ / ٢٠١١  
<http://www.pukmedia.com/2009-10-23-12-04-43/16994-2011-06-05-08-37-42>
- ٢- د. أحمد زايد ، ماذا تعنى الدولة المدنية؟ ، جريدة الشروق ، الثلاثاء ٧ يونيو ٢٠١١ م  
<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=397166>
- ٣- د. صبري محمد خليل، الدولة المدنية فى الفكر السياسي الإسلامى الاثنين، ٢٨ فبراير 2011  
<http://aljazeerataalk.net/forum/showthread>
- ٤- أحمد زايد ، ماذا تعنى الدولة المدنية؟ ، جريدة الشروق ، الثلاثاء ٧ يونيو ٢٠١١ م  
<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=397166>
- ٥- الشيماء عبد السلام، المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع، مجلة الديمقراطية، عدد يناير ٢٠١١
- ٦- أحمد زايد ، ماذا تعنى الدولة المدنية؟ ، جريدة الشروق ، الثلاثاء ٧ يونيو ٢٠١١ م  
<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=397166>
- ٧- د. صبرى محمد خليل، الدولة المدنية فى الفكر السياسي الإسلامى الاثنين، ٢٨ فبراير 2011  
<http://aljazeerataalk.net/forum/showthread>
- ٨- د. أنور مغيث، الدولة المدنية والدولة العلمانية.. هل هناك فرق؟، اليوم السابع ، ٢٢ أبريل 2011  
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=396736>
- ٩- خالد العلوي ، الدولة المدنية والدولة الدينية، شبكة النبا المعلوماتية، ٢٣ شباط- ٢٠٠٧  
<http://www.annabaa.org/nbanews/61/472.htm>
- ١٠- د. عمرو حمزاوي، حروب المفاهيم والتعريفات، جريدة الشروق، ٩ يونيو ٢٠١١



<http://www.shorouknews.com/Columns/column.aspx?id=474560>

١١- أبو العلا ماضي، الدولة الدينية والدولة المدنية: "رؤية حزب الوسط" مجلة "الهلال"

المصرية ٢٠٠٥ / ١ / ١

١٢- أحمد زايد، ماذا تعني الدولة المدنية؟، جريدة الشروق، الثلاثاء ٧ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=397166>

١٣- د. صبرى محمد خليل، الدولة المدنية في الفكر السياسية الإسلامي الاثنين، ٢٨ فبراير

2011

<http://aljazeeraatalk.net/forum/showthread>

١٤- المرجع السابق

١٥- د. محمد محفوظ: الدولة المدنية الديمقراطية هي الحل

<http://elbadil.net>

١٦- سمير السيد، الدولة المدنية بين الروم العلماني والواقع الإسلامي 2008 - 7 - 9

<http://www.shareah.com/index.php?/records/view/action/view/id/1185/>

١٧- سورة المائدة، الآية (٨).

١٨- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، في: علي خليفة الكواري

(محرر)، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية)، ديسمبر ٢٠٠١، ط١، ص ٢٠.

١٩- د. محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، (القاهرة: دار الشروق)،

١٩٨٩، ص ٢٠٨

٢٠- د. إبراهيم البيومي غانم، المبادئ العامة للنظرية الإسلامية في العلاقات الدولية، مجلة

الاجتهاد (بيروت: دار الاجتهاد)، العددان (٥٢-٥٣)، السنة ١٣، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ص

١٩٩.

٢١- خالد العلوي، الدولة المدنية والدولة الدينية، شبكة النبا المعلوماتية- الجمعة ٢٣

شباط/٢٠٠٧ - ٥/صفر/١٤٢٨

<http://www.annabaa.org/nbanews/61/472.htm>

٢٢- أبو العلا ماضي، الدولة الدينية والدولة المدنية: "رؤية حزب الوسط" مجلة "الهلال" المصرية ١ / ١ / ٢٠٠٥

٢٣- سمير السيد ، الدولة المدنية بين الوهم العلماني والواقع الإسلامي 2008 - 7 - 9  
<http://www.shareah.com/index.php?records/view/action/view/id/1185/>  
٢٤- د. صبرى محمد خليل، الدولة المدنية فى الفكر السياسة الإسلامى الاثنين، ٢٨ فبراير 2011

<http://aljazeeraatalk.net/forum/showthread>  
٢٥- رحمة ضياء، التيارات السياسية تتفق على حتمية الدولة المدنية..وتختلف حول تحديد مفهومها  
٢٦- جريدة الدستور، الاثنين، ١٦ / ٥ / ٢٠١١،

<http://www.dostor.org/politics/egypt/11/may/16/42419>  
٢٧- الموقع الإلكتروني لإذاعة العربية، الثلاثاء ١٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ٢١ يونيو ٢٠١١ م  
<http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/21/154170.html>  
٢٨- وكذلك: محمد فتحي، وثيقة تاريخية للأزهر تدعم الدولة المدنية..الطيب: الإسلام لا يعرف السلطة الدينية..والشورى تعنى التعددية، جريدة الأهرام، الثلاثاء ١٩ من رجب ١٤٣٢ هـ 21 يونيو ٢٠١١ السنة ١٣٥ العدد ٤٥٤٨٧، ولقرائه بنود الوثيقة كاملا انظر الملحق رقم (١)

٢٩- فهمي هويدي، المانشيت "ليس عنوان الحقيقة"، ٢٢ يونيو ٢٠١١  
<http://www.elaosboa.com/artsys00/ArticleDetails.aspx?Aid=3760>  
٣٠- نص وثيقة الأزهر ٢٠ يونيو ٢٠١١، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، وحدة بحوث المعلومات





العدد ٨٠ - السنة السابعة  
أغسطس ٢٠١١

حقوق الطبع محفوظة  
( يجوز الاقتباس مع الإشارة للمصدر )  
رقم الإيداع : ١٢٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤

جميع الآراء الواردة في الإصدار  
تعبّر عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة  
عن رأي المركز . والمركز لا يعتبر مسئولاً قانونياً تجاهها.



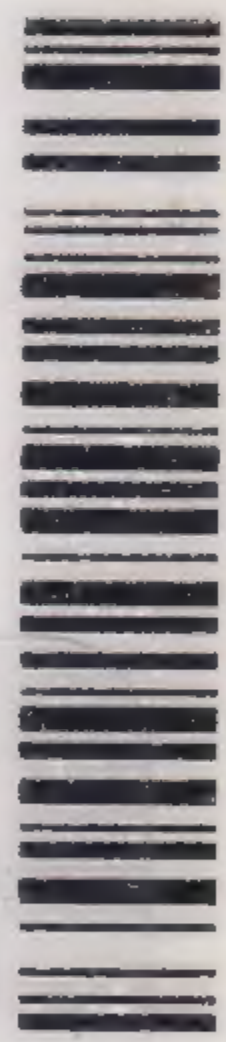








Bibliotheca Alexandrina



1185716



## المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة

تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣

بريد اليكترونى : [info@icfsthinktank.org](mailto:info@icfsthinktank.org)

[www.icfsthinktank.org](http://www.icfsthinktank.org)